دراسة في الاستثناء المفرّغ، جواز إيجابية الكلام أم امتناعه

محمدجواد بهروزي[1]

الملخّص

كما يعرف الجميع أنّ علم النحو كان ولايزال مندمجًا بالقضايا المتنازعة عليها. وعندما ندخل هذا العلم نواجه أسلوبًا يسمّونه الاستثناء المفرّغ. والاستثناء لايستثنى من خلاف النحويين في فهمهم إيّاه، والمفرّغ منه هكذا. ومن الواجب أن نلاحظ هذه المسائل بدقّة عظيمة. لأنّ الحديث، هو السبيل الوحيد لبيان المقصود تمامًا. فهناک خلاف في كيفية جملة الاستثناء المفرّغ. وهو استعمال الإيجاب فيها أو عدم استعماله. وإذا أعلن الجمهور عدم تمكّننا به، فعليهم أن يوضّحوا تصرّفهم بثماني آيات من القرآن الكريم التي ذكر إيجاب الاستثناء المفرّغ فيها. فأصَلنا هذه الأسئلة الهامّة بذكر دلائل رصينة وتوقّد عميق وظريف الذي لميبال به النحويون بمساعدة التتبّع في كثير من الكتب أكثرها نحوية و قلنا أن استثناء المفرغ يمكن أن يأتي في جملة غير موجبة. وحينما شُعر بحاجة إلى مسئلة كانت توصلنا إلى غايتنا، تمّ استفادة كتب غير نحوية ليعرض دراسة شاملة كي تتضمّن إجابة تامّة على الأسئلة، فعرفنا طريق العرب عند مواجهته الاستثناء المفرّغ وأبرزنا الحقيقة دون أيّ إنحاز كي لانميّز شيئا بغير حق.

الكلمات المفتاحية: الاستثناء، الاستثناء المفرّغ، إلّا.

---

١. طالب المستوى الثاني بمدرسة الشهيدين رحمهما الله الدينية بقمّ المقدسة.

۱. التمهيد

الخلاف في المسائل النحوية، وتوجيه ما قاله العرب الفصيح والأصيل، هو مازال يوجد في التراث النحوية وكلام العلماء النحويين ومن يرتبط بهذا العلم الأساسي ـ من الأساتذة والآخرين، حتّى الزملاء الذين يدرسون هذا العلم ـ التي تساعدنا في استشعار عذوبة قطرة من محيطات القرآن الكريم. ولقد اختير إيضاح مسئلة من المسائل المتنازع عليها، كي يقلّل هذا التوضيح من ورطات النحوية أوّلًا، و ثانيًا يساعد المبتدئين المشتاقين الذين أقبلوا على هذا العلم الشاسع ولايعرفون طريقة الاجتهاد والغور في هذه الكتب القيّمة والغنيّة. وهي ـ أي المسئلة ـ ليست إلّا جواز إيجابية الاستثناء المفرّغ أم عدمه في كلام العرب؛ سؤال طرحه النحويين و أجابوا عنه، كأنّهم طبعوا على هذه المسئلة وقضوا عليه بأبسط طريقة ممكنة، كما يقضي الصياد على ظبية برمي رمح واحد، دون توجيه مناسب لهذه المسئلة. وبالأسف هناک أدباء ماالتفتوا بهذا البحث أبدًا، وفسّروا القرآن الكريم دون ملاحظة الاستثناء في الآية. إن لم‌يهتمّ النحاة بتعنّق اللغة العربية، لن يطمئنّ المحقّقون بما يدركون من كلام العرب ولايستطيعون الانتزاع والاستغلال منهج السلوک إلى السعادة من كلام الأئمّة الأطهار﵈، والقرآن الذي آمن به المهاجرين والأنصار، إيمانًا حتّى صاروا المقرّبين عند الله تعالى وخرجوا من الآبار التي يدعوا إليها الشيطان الصغار والكبار. فالذين لاحظوا هذه القضية، فريقان: منهم الذين يعتقدون بأنّ الاستثناء المفرّغ لايقع إلّا بعد السلب. ومنهم الذين يردّون على قول آخرين ويجوزون الإتيان بالسلب والإيجاب قبله.

كما ذكر إنّ العلماء ماعرضوا دراسة بإطار محدّد حول البحث الذي يروم بيانه وتجاذبوا حول القضايا العامّة التي يطرح في الاستثناء نحو رسالة في الاستثناء (الكتاني، حميد (۲۰۲۰) رسالة في الاستثناء، مجلّة آفاق الثقافة والتراث) أو يلمحون مسئلة في الاستثناء وهي لاتختصّ بالاستثناء المفرّغ نحو الاستثناء من الأحوال في القرآن الكريم، دراسة نحوية في كتب المفسّرين (مخلف مبهش، عناد (۲۰۱۹)، الاستثناء من الأحوال في القرآن الكريم دراسة نحوية في كتب المفسرين، مجلّة الجامعة العراقيه) أو يقومون بالتحقيق في الاستثناء المفرّغ، لكن ليسوا متحفّزين بالتجوّل حول هذا الأمر الهامّ الذي سيبحث عنه عن قريب نحو دراسة الاستثناء المحتمل للاتصال

والانقطاع في القرآن الكريم، دراسة دلالية. (علوان، حسين جليل (٢٠٢٠)، الاستثناء المحتمل للاتصال والانقطاع في القرآن الكريم، دراسة دلالية، مجلّة القادسية في الآداب والعلوم التربوية)

فيعطي هذه الكتابة الانتهاء من المسائل المتنازع عليها الموجودة في هذا البحث بذكر دلائل رصينة التي تساعد الإنسان في مواجهته مسائل مختلفة ومسائل تكون مثل هذه المسئله بمساعدة التتبّع في عدد غزير من الكتب والبحث عنها واستخراج ما هو غمس في الابهام من كلام العلماء، والتحليل للعثور إلى الحقّ الذي يراد إيصاله في هذا البحث إن شاء الله تعالى.

٢. توضيح المفاهيم

في دراسة كل مسألة من الواجب أن تبيّن مفاهيمها الرئيسة حتّى توضّح لنا محلّ النزاع.

٢ـ١. توضيح الاستثناء وبيان أقسامه

قبل أن ندخل في البحث عن الاستثناء المفرّغ أي قبل أن نواجه هذه المسئلة التي وعدناها في التمهيد، تقديم أقسام الاستثناء وتعريفها يوضّح مكاننا الذي نريد أن نتجوّل فيه ونتحدّث عنه:

الاستثناء[١]: هو عملية إخراج شيء من حكم الجملة بأداة وضعت له وهذا تعريف خرج عنه المحقق في بحوثه و تحقيقاته. وتقع في هذه الأسلوب ثلاثة أجزاء:

الأوّل: المستثنى وهو اسم منصوب غالبا بأداة الاستثناء.

الثانى: المستثنى منه وهو العام المخصَّص.

الثالث: أداة الاستثناء وهو ما يخرج المستثنى من الحكم الواقع على المستثنى منه.

والاستثناء على ضربين:

١ . التامّ: وهو أن يحلّ المستثنى منه في حيّزه في الجملة ظاهرا. سواء أن يكون المستثنى بعضا من المستثنى منه أو لم يكن. فيسمّى الأوّل متّصلًا والثاني منقطعًا. لكن يشترط شرط في

١. دليل تسمية الاستثناء استثنائا: يتكوّن كلمة الاستثناء من ثلاثة حروف أصلية وهي (ث ن ى). فتدلّ هذه الثلاثة على تكرير الشيء مرّتين. هنا، وفق تكرير المستثنى بعد أداة الاستثناء ظاهرا وفي المستثنى منه تقديرا منزّلا منزلة التكرير؛ كقولنا جاء القوم إلّا زيدا، فإنّ (زيد) ذكر في الجملة مرّتين؛ مرة في المستثنى ومرة في المستثنى منه؛ لأنّ المستثنى منه يشمل الزيد أيضا. (ابن فارس، ١٤٠٤ ق، ج١، ص٣٩١)

الاستثناء التامّ المنقطع وهو أن يكون بين المستثنى والمستثنى منه نوع من العلاقة والارتباط.

٢. الناقص: ويسمونه بالمفرّغ أيضا وسنبحث عن تعريفه قريبا.

٢ـ٢. توضيح المفرّغ بالنسبة إلى معناه اللغوي والحصول على المعنى الاصطلاحي

قال ابن فارس: «الفاء و الراء والغين أصل صحيح يدلّ على خُلوّ [وسعة] ذرع. من ذلك الفراغ: خلاف الشغل. يقال: فرغ فراغًا وفروغًا، وفرغ أيضا. و من الباب الفرغ: مفرّغ الدلو الذي ينصب منه الماء.»[1] (ابن فارس، ١٤٠٤ ق، ج ٤، ص ٤٩٣)

يعرف من هذا التعريف أنّ الاستثناء المفرّغ يكون فارغًا من شيء وهذا الشيء ليس إلا المستثنى منه الذي يفهم من قرائن الكلام. فهذا هو التعريف الاصطلاحي: الإستثناء المفرّغ هو أن لايذكر المستثنى منه في أسلوب الاستثناء.

وإن يفرّغ سابق إلّا لما بعد يكن كما لو إلّا عدما

فيعرب ما بعده على حسب العامل الذي وقع قبل إلا، كأنّ «إلا» ليس موجودا. ويستطيع «إلّا» أن يدخل في هذا النوع من الاستثناء على جميع معمولات الفعل، إلّا مفعول معه. (الأسترآبادي، ١٣٨٣، ج ٢، ص ١٠٢)

٣. الأقوال في المسألة

هذا التعريف الذي مرّ في كلامنا آنفًا، لايَختلف فيه أحد ولايُختلف فيه أبدًا[2]، لكنّهم يعدّون لهذا التعريف شرطًا[3] ويلزمونه لصحّته (أي لصحّة الكلام في الاستثناء المفرّغ) ويقدّمون البراهين لتحكيم قولهم. فيجيبهم الآخرون بالشواهد التي يوجد في الكتب الرصينة، كي لاينسوا أنّ

---

١. قال الجوهري وابن دريد: «وفَرْغا الدَّلو: نجمان من منازل القمر.» يقارن المنجمين القمر في يومين من أيام كلّ شهر بالدلو التي يسمّون قوسيها فرغين. فانظر المطوّلات في علم النجوم إن شئت.

٢. التعابير في الاستثناء المفرّغ تختلف؛ لكن بانسبة إلى التعريف، يدلّ كلّ الأقوال على تعريف واحد.

٣. ويعدّون بعضهم شرطا آخر في وقوع الفعل الماضي بعد إلّا في الاستثناء المفرّغ، فيشترط الرضي والعصام في شرحهما على الكافية لابن الحاجب أن يكون فعل الماضى مقترنا بقد أو أن يتقدم (إلّا) فعل ماض منف. فيجيبه الآخرون: ماذا تفعل بوقوع فعل الماضى في ثماني عشرة آية في القرآن الكريم، التي لم‌يوجد فيها هذان الشرطان اللذان ذكرا في كلامهما؟ فهناك بحث طويل، فراجع إن شئت. (الأستر آبادي، ١٣٨٣، ج٢، ص١٣٨)

الصرف والنحو منشئان من كلام العرب.

كما ذكر إنّ الجمهور يرى الاستثناء المفرّغ ذا شرط والشرط هو سلبية الكلام في الاستثناء المفرّغ، يعني وقوع النفي أو شبهه (أي النهي والاستفهام) قبل هذا النوع من الاستثناء؛ فمثال النفي نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ (آل عمران، ١٤٤) ومثال النهي نحو قولك: (لاتضرب إلّا عدوّ اللهّ) ومثال الإستفهام في الاستثناء المفرّغ قوله تعالى: ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾.[١] (الأنبياء، ٣) فهناك فريقان: فريق يشترط في الاستثناء المفرّغ أن يكون في جملة غير موجبة و فريق يجوز أن يقع الاستثناء المفرغ في جملة موجبة. إليک الدلائل و البراهين من هذين الفريقين.

٤. البراهين

كلّما يتحدّث حول مسئلة، فتقدّم البراهين يحسن الكلام ويتيقّنه.

٤ـ١. دليل الموافقين

يستدلّ النحاة لبيان هذا الشرط غالبًا إلى تضمّن الاستثناء المفرّغ الواقع في الكلام الموجب الكذب أو المحالّ. فمن أجل هذه المسئلة يرى هذا الكلام الصريح والقويّ في كلام النحويين: «لايكون التفريغ إلّا بعد نفي أو شبهه أي لايجيئ الاستثناء المفرّغ بعد الإيجاب أبدا». (ابن أم قاسم، ١٤٢٦ ق، ج ١، ص ٣٠٢) وإنّك لاتستطيع أن تقول: ضربت إلّا أخاك (الفرّاء، ١٩٨٠م، ج ١، ص ٤٣٣)، لأنّ الإستثناء المفرّغ فيه صفة لاتوجد هذه الصفة أي المعنى في أسلوب آخر. هذه الصفة هي أنّ الاستثناء المفرّغ يبقى الجميع في حكم الجملة إلّا مستثنى، فهو خارج لا غير. (البركات، ١٤٢٨ ق، ج ٣، ص ٢٤٥) ولو كان الاستثناء المفرّغ بهذا المعنى، لانستطيع أن نخرج جميع الناس من حكم الجملة ونعطي الحكم شخصًا واحدًا بالإيجاب بل نحتاج إلى السلب لإنجاز هذه القضية؛ نحو: ما جاء إلّا زيد أو ما رأيت إلّا زيدا أو ما مررت إلّا بزيد. و إذا استفدنا من الإيجاب، فأعطينا الحكم جميع الناس أو جميع الحالات وأخرجنا شخصا واحدا نحو: جاء إلّا زيدا، رأيت إلّا زيدا ومررت إلّا بزيد أعربنا عن قول كذب؛ لأنّ هذا الأمر مستحيل. من الغريب أنّه جوّز بعضهم وقوع هذا

١. قيل إنّ الاستفهام الذي يستخدم في الاستثناء المفرّغ لابدّ أن يكون استفهاما إنكاريا (المدني، ١٤٣١ ق، ص٣٩٣)

النوع من الاستثناء في الجملة الموجبة مع أنّهم كانوا يعرفون أنّه يلزم منه الكذب؛ إذ تقديره ثبوت المجيء والرأى والضرب والمرور بجميع الناس إلّا زيدا و...، وهذا غير جائز أي لايمكن لأحد. نعم، في الحقيقة أنّه صعب وليس غير ممكن، لكنه بعيد من العقل. وهذا البعد الشاسع يستحقّ أن يحكم عليه غير ممكن؛ كما يشير إلى بُعده لا إلى استحالته في كلام الرضي: لو قلت: قام إلّا زيد، لكان المعنى: قام جميع الناس إلّا زيدا، وهو بعيد. وقرينة تخصيص جماعة من الناس من بينهم زيد، منتفية في الأغلب، فامتنع الاستثناء المفرّغ في الموجب. (الأسترآبادي، ۱۳۸۳، ج ۲، ص ۱۰۶) فإنّه لايحكم على امتناع هذا الأمر بل يعتقد بأنّه منتف على الأغلب. والذي يؤيّد عندک ذلك ـ أعني لزوم وقوع الاستثناء المفرّغ في الكلام المنفي ـ أنّك عندما تقول ما زيد إلّا قائم، نفيت عن زيد القعود والاضطجاع وأثبتّ له القيام ولا تقول: زيد إلّا قائم فتوجب له كل حال إلا القيام؛ إذ من المحال اجتماع القعود والاضطجاع؛ فلذلك ساغ البدل في المنفي ولم يسغ في الموجب. (ابن يعيش، ۲۰۱۵ م، ج ۱، ص ٤٢٦) وأضاف ابن الحاجب إلى هذا الشرط، عدم جواز الإتيان بالاستثناء المفرّغ بعد زال وأخواته ـ و هي أفعال من الأفعال الناقصة ـ تخصيصا ليوضّح أكثر ويرينا كيف يجيئ الاستثناء المفرّغ دون أيّ مشكل. فيمتنع دخول زال وأخواته على الاستثناء المفرّغ لإيجابية الكلام فيه، ولاتقول: ما زال زيد إلّا عالم؛ لأنّک تعرف أنّ معنى هذه الأفعال عدمي، وأيضًا تعرف كلّ من زال وبرح وفتيء وانفكّ، لايدخل الجملة ـ إذا كان فعلا ناقصا ـ إلّا أن يكون مسبوقا بنفي أو شبهه. فإذا انتفى المعنى العدمي، حصل استمرار الثبوت به كي يدل على استمرار اتّصاف اسمه بخبره منذ اتّصافه به، فإنّ سلب السلب إيجاب. وكما أثبتوا في كلامهم أنّ الاستثناء المفرّغ لايقع بعد الموجب قطّ، فعندما نواجه هذه الأفعال، لانستطيع أن نستثنى شيئا بطريق الاستثناء المفرّغ. فهذا الكلام ـ أي مازال زيد إلّا عالم ـ ليس صحيحًا؛ لأنّه لأجل كونه مثبتًا، يفيد دوام زيد على جميع الصفات إلّا على صفة العلم وهو محال. (المهدي، ١٤٢٤ ق، ج ١، ص ٤٧٦).

وحكى المرزباني في كتابه الموشّح عن المازني وهو عن الأصمعي وهو سمع من أبي عمرو ابن علاء، حينما كان يدافع عن لزوم سلبية الكلام في الاستثناء المفرّغ، عندما واجه شعرا يخالف كلام الجمهور بهذا الكلام: أخطأ ذو الرمّة في قوله:

حـراجيج مـا تنفـكّ إلّا مناخـة على الخسف أو يرمى بها بلدا قفرا

لأنّه يعنى بها تنفك، ماتزال. حيث لايقال: مازال زيد إلّا قائما كما تحدثنا عنه كثيرا.

وبالدقّة في هذه الملاحظات، نعرف دليل النحاة على قولهم و كما ترى أنّ عدم دخول «إلّا» بعد الموجب في الاستثناء المفرّغ، حتم في هذه الأقوال. فيلفي النحاة مراجعة قليلة إلى العقل، ليؤدي إلى أن يصدق الإنسان بامتناع هذا الأمر؛ يعني بامتناع أن يعطي الحكم جميع الناس أو جميع الحالات أو...، وأن يستثنى شخصا واحدا أو حالة واحدة. وعندما نستخدم الأسلوب التي ماسمحوا إتيانه، فيدور به الرأس ويضيق به النفس. (واذا تعلمت علم المنطق تصدّق أنّ مفهوم الناس، يصدق على كلّ إنسان على نحو الحقيقة، فيشمل الناس الذين كانوا يعيشون في العالم والذين لم يكونوا قد ولدوا بعد أيضًا. وهذا الأمر يزيد في استحالة مجيء الإيجاب في الاستثناء المفرّغ). (المظفّر، ١٣٩٤، ص ١٨٢) هذا ما إذا نرى آراء الجمهور.

٤ـ٢. دليل المخالفين

والآن حان الوقت لنبلغكم بحقيقة الصيد الذي نريده؛ أي نريد أن نصرّحكم بالحقيقة. إنّ السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: إنّ في اللغة العربية، أساليب تخالف كلام جمهور النحويين في هذه المسئلة التي أطلنا فيه الكلام. فهذا الخلاف ليس إلّا دخول الاستثناء المفرّغ في الكلام الموجب. ربما نجد هذا الكلام مستحيلا، لكن عندما نواجه ثماني عشرة آية من آيات القرآن الكريم التي استخدم فيها هذا الأسلوب الذي يمتنعه النحاة ويحكمون على استحالته، فنعرف أنّه ليس ممتنعا؛ نحو هذه الآيات التالية:

١. ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾. (البقره، ٤٥)

٢. ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾. (التوبة، ٣٢)

٣. ﴿فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾. (الإسراء، ٨٩)

٤. ﴿قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَأْخُذَ إِلَّا مَنْ وَجَدْنَا مَتَاعَنَا عِنْدَهُ﴾. (يوسف، ٧٩)

٥. ﴿لَتَأْتُنَّنِي بِهِ إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ﴾. (يوسف، ٦٦)

وأيضا جاء الإيجاب بعده في الشعر؛ نحو:

أرى الـدّهر إلّا منجنونـا بأهلـه وما صاحب الحاجـات إلاّ معـذّبا

فهل نحكم على خطإ النحاة في هذه المسئله؟ أ ما شاهد النحويون هذه الآيات، أو الأشعار التي كانت ولاتزال من أسس الإستشهاد في اللغة العربية؟ هل عليهم أن ينزلوا من موقفهم ويعترفوا بأنّ المقصود ينار بالإيجاب في الاستثناء المفرّغ لسامع الكلام؟

٤ـ٣. الردّ على كلام المخالفين

من دواعي الفرح أن أقول إنّ بعض العلماء النحويين، يضيفون قيدًا للاحتياط كي يوضّحوا مثل هذه الآيات، فيعتقدون بأنّه لا بأس بإتيان الإيجاب في إطار محدد. والإطار المحدّد ما إذا يؤوّل الإيجاب بالسلب؛ كقوله في شرح التسهيل: «وله بعد إلاّ من الإعراب إن ترك المستثنى منه وفرّغ العامل له ماله مع عدمها، ولايفعل ذلك دون نهي أو نفي صريح أو مؤوّل» (ابن مالک، ١٤١٠ق، ج ٢، ص ٢٦٤). و في كلّ هذه الأمثلة، يؤوّل الجملة من الإيجاب إلى السلب؛ فيؤوّل ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ...﴾، إلى: لاتسهل ولاتخف أحدًا إلّا على هؤلاء. وفي توضيح الآية الثانية، يقول في الشرح التصريح عن رأى الجمهور في أمر الاستثناء المفرّغ، ثمّ عن توجيه هذه الآية: «ولايتأتّى التفريغ في الإيجاب لأنّه يؤدّي إلى الاستبعاد. لاتقول رأيت إلّا زيدا لأنّه يلزم منه أنّك رأيت جميع الناس إلّا زيدا. وذلك محال عادة. فأمّا قوله تعالى ﴿يَأْبَى اَللَّهُ إلاّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾ فحمل يأبى في إفادة النفي على لايريد لأنّها) أي لأن يأبى ولايريد معناهما النفي. فهما بمعنى واحد. والمعنى لايريد اللهّ إلا إتمام نوره، فلا فرق في النفي بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى». (الأزهري، ١٤٢١ ق، ج ١، ص ٣٤٨) فيأبى، بمعنى لايريد وبهذا يجيب بإتيان الإيجاب في الآية الثالثة. وفي المثال الرابع فمعناه لانأخذ إلّا من وجدنا متاعنا عنده. وفي الآية الأخيرة، تأويله: لاتمتنعون من الإتيان به إلّا للإحاطة بكم؛ أي لاتمتنعون منه لعلّة من العلل إلّا لعلّة واحدة: وهي أن يحاط بكم. (الزمخشري، ١٤٠٧ ق، ج ٢، ص ٤٨٧) والآن نستطيع أن نقول: يعتقد النحاة، متى كان الإستثناء المفرّغ موجبا، وجب تأويله بالنفي.[١] (السمين، ١٤١٤ ق، ج ١، ص ٢١٢) فيؤوّل باقي الآيات بطريق المذكور. أمّا في

١. لكن عباس حسن لايعتقد بذلک ويقول: ومن القليل الذي لايلتفت إليه وقوع التفريغ في الإيجاب، إذا كان المحذوف فضلة حصلت مع حذفه فائدة. لكن هذه القلة لا اعتبار لها، فيعتقد إذا كان المحذوف فضلة نستطيع أن نستفيد من الإيجاب في الاستثناء المفرّغ. كما يلمح ابن الحاجب بهذه المسئله. (عباس حسن، ١٣٦٧، ج٢، ص٢٩٤)

الشعر الذي ذكرناه ـ أعني أرى الدّهر إلّا...، ـ يقولون إنّ «إلّا» هناک زائدة. (ابن هشام، ١٤١٠ق، ج ١، ص ٧٣) وإن لم نعنيها زائدة، فالرواية الأشهر في هذا الشعر: وما الدهر إلّا... وبذلک يبطل الإستدلال به. (شراب، ١٤٢٧ ق، ج ١، ص ١٣٧) أما قول ابن الحاجب والمرزباني اللذان صرّحا بذلک أنّ الاستثناء المفرّغ لايجيء بعد زال وأخواته، ليس صحيحا ولايقبل أيّ توجيه لكلامهما. لأنّ بعض الأمثلة، التي قالها العرب تخالف هذا الكلام. وهذا القول كان غريبا من المرزباني؛ لأنّه اعتقد أنّ ذا الرمة الذي كان من فحول شعراء العرب، والعلماء يعتقدون بأنّ شعر العرب، بدأ من امرإ القيس وختم إلى ذي الرمة، أخطأ في كلامه. لو هو يخطأ فمن يتكلم باللغة العربية؟ على أيّ أمر نناقش للوصول إلي النتيجة؟ وأقول إن كان كلام ذي الرمة غير صحيح وحدث هناک خطأ، فهل نستطيع أن نحكم بالخطأ في القرآن الكريم؟ الذي يقول الله تعالى عنه: إنّا نزّلنا الذكر وإنّا له لحافظون؟ فنرى أنّ القرآن الكريم ذكر هذا الأسلوب التي يمتنعها ابن الحاجب والمرزباني، في قوله تعالى: ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾. (التوبة، ١١٠) لهذا لن يقبل قولهما.

٥. النتيجة

بعد كلّ هذا التجوّل في كلام العلماء، وبعد انتهاء هذه الرحلة العلمية، نعود إلى أنفسنا. الحقّ هو أنّنا نقدر أن نستفيد من الإيجاب قبل الاستثناء المفرّغ، دون أن نؤوّله بالسلب في مكانه الخاص. نعم، في كثير من الأمثلة إذا واجهنا الجملة الموجبة، لانستطيع أن نحكم به لأنّه يلزم الكذب. لكن يجب أن نلتفت بهذه الملاحظة: إنّ هذا الأمر ليس دائميًا. في كثير من الجمل يوجد الاستثناء المفرّغ ويفهم المقصود بالإيجاب والجملة لايلزم الكذب. على سبيل المثال لماذا نعسف كي نؤوّل هذا الكلام الشريف: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾، إلى لاتسهل ولاتخف أحدا إلّا على هؤلاء بينما لانحتاج إلى التحويل؟ أليس هذا توجيه دون دليل، إذا قال النحاة لا تسهل و... هو المقصود من معنى هذه الآية؟ كما قال ابن هشام في قاعدة: قد يعطي الشيء حكم ما أشبهه، في معناه أو في لفظه أو فيهما. ثمّ صرّح بذلک أنّ وقوع الاستثناء المفرّغ بعد الإيجاب من هذا الباب. (ابن هشام، ١٤١٠ق، ج ٢، ص ٦٧٦) فنسأل ما أحوجنا إلى هذه القاعدة في كل مكان؟ هل علينا أن نؤوّل

الجملة عندما لايحتاج إلى التأويل؟ ويطرح سؤال آخر: هل العرب أيضا يعرف السلب من هذه الأمثلة، أو عند مواجهة الإيجاب يعرف مقصود الكلام بالضبط؟ والجواب لهذه الأمثلة واضح والحقيقة يكون تعليقنا على كلام النحاة فقط. فالجملة تؤوّل عندما يستلزم الكذب، ولاتؤوّل في كل ما نذكر الاستثناء المفرّغ؛ خلافًا لما قاله النحاة في بداية البحث. كما لانحتاج إلى التأويل في آية ﴿قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَأْخُذَ إِلَّا مَنْ وَجَدْنَا مَتَاعَنَا عِنْدَهُ﴾، (يوسف، ۷۹) لأنّ المقصود ينار بالإيجاب كما لمحنا به في البداية. وكما لانحتاج إلى أي تأويل وإلى أي تحويل في قصيدة لعروة بن حزام العذرى:

يطالبني عمّي ثمانين ناقة ومالي يا عفراء إلّا ثمانيا

ذكروه على أنّ الفرّاء يجيز النصب على الاستثناء المفرّغ. فإنّ المستثنى منه محذوف. تقديره: ومالي نوق إلّا ثمانيًا. (شراب، ١٤٢٧ ق، ج ٣، ص ٣٢٧)

وأيضًا في الأمثلة الأخرى؛ نحو: كلّ حيوان يحرّك فكّه الأسفل في الأكل إلّا التمساح ونحو ضربته إلّا بالسوط. (الأسترآبادي، ١٣٨٣، ج ٢، ص ١٠١)

و أيضًا أبوحيان الذي يمنع الإيجاب في الاستثناء المفرّغ، لتوجيه الآيات على حسب رأيه ولعدم تغيير قوله في هذا الموضوع، اختار قولًا من الفرّاء وتفسيره لايخلو من الإشكال. فالذي يقوله أبوحيان هو أنّ الفرّاء قد أجاز أن يعامل الاستثناء المفرّغ معاملة الاستثناء التامّ الذي ذكر فيه المستثنى منه. فإذا شاهدنا الإتيان بالإيجاب قبل الاستثناء المفرّغ، نقدر عمومًا قبل إلّا حتّى يصحّ الاستثناء من ذلک العموم. فهناک ليس الاستثناء مفرّغًا، بل تامًّا. وليس منتبها بأنّ فراء قدذكر هذه القاعدة ليوضّح إعراب الاستثناء المفرّغ. لا لتوجيه إيجابية الكلام فيه، فلانستطيع أن نحكم على تقدير كل ما نريد. إذا يقدر العموم بدلًا من المستثنى منه الذي نعرفه من قرينة الكلام، فالغرض من إتيان الاستثناء المفرّغ، يدفن بمجرد بدء هذا العمل.

ولايشترط الدسوقي في شرحه على المغني، ضرورة السلب في الاستثناء المفرّغ؛ في قوله عن باب كون «أو» بمعنى «إلّا»، قوله: «لأقتلنّه أو يسلم» أي: فهو بمنزلة لأقتلنّه إلّا أن يسلم والاستثناء على هذا مفرّغ. والمعنى لأقتلنّه في كل وقت إلّا وقت إسلامه. (الدسوقي، ١٤٢٨ ق، ص ١٨٢، ج ١) هناک ملاحظة جديرة بالتأمّل. إنّ الدسوقي ذكر هنا مثالًا لهذا الباب من تلقاء

نفسه وما شرط سلبية الكلام. لكن إذا ندقّق في كلامه ونتصفّح كتابه، لم‌نجد تعبيرا آخر كي يصرّح هكذا بغايتنا التي نريده. لأنّه كان يشرح مغني اللبيب الذي كان يحاول ابن هشام أن يصرّح بأن يمتنع إيجابية الكلام في الاستثناء المفرّغ. لكن عندما يرجع ـ الدسوقي ـ إلى نفسه ويأتي بمثال من عنده، يوافقنا في كلامه. فتدبيرنا في مواجهة الإيجاب في أسلوب الاستثناء المفرّغ أينما واجهنا الإيجاب، هو أن لانؤوّل الإيجاب عندما نفهم معناه دون التأويل. وإذا استشعرنا بأنّ هناك خطرما بالنسبة إلى صدق الجملة، فنؤوّل الإيجاب إلى السلب. وفي النهاية نرى قول ابن الحاجب الذي صرّح به الرضي ويختم على قولنا الصحيح الذي ليس كلام فيه: «قوله: «إلّا أن يستقيم المعنى»، أي يستقيم في الإيجاب معنى الاستثناء المفرّغ الذي يفيد عموم المستثنى منه، نحو: قرأت إلّا يوم كذا، إذ لايبعد أن تقرأ في جميع الأيام». (الأستر آبادي، ١٣٨٣، ج ٢، ص ١٠٦)

حوزه علميه قم
مدرسه شهيدين
بهشتي و قدوسي
تأسيس: ٦٣ (٤١) ١٣ هـ.ش

المصادر و المراجع

القرآن الكريم.

١. ابن أم قاسم، حسن ابن قاسم (١٤٢٦ ق). ***توضيح المقاصد والمسالک بشرح ألفية ابن مالک*** (الطبعة الأولى). بيروت: المكتبة العصرية.

٢. ابن حاجب، عثمان ابن عمر (١٤٣١ ق). ***الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط*** (الطبعة الأولى). قاهرة: مكتبة الآداب.

٣. ابن دريد، محمد ابن حسن (١٩٨٧ م). ***جمهرة اللغة*** (الطبعة الأولى). بيروت: دار العلم للملايين.

٤. الأزهري، خالد ابن عبدالله (١٤٣٢ ق). ***شرح التصريح على التوضيح ابن مالک في النحو والصرف*** (الطبعة الأولى). بيروت: دار الفكر.

٥. ابن فارس، احمد بن فارس (١٤٠٤ ق). ***معجم مقاييس اللغة*** (الطبعة الأولى). قم: مكتب الإعلام الإسلامي، مركز النشر.

٦. ابن صائغ، يعيش بن على (١٣٩٣ ق). ***شرح المفصل*** (الطبعة الأولى). قاهرة: المكتبة التوفيقيه.

٧. ابن مالک، محمد ابن عبدالله (١٤١٣ ق). ***ألفية ابن مالک في النحو والتصريف*** (الطبعة الأولى). رياض: مكتبة دار المنهاج للنشر و التوزيع.

٨. ـــــــــ، (١٤١٠ ق). ***شرح التسهيل*** (الطبعة الأولى). جيزة: هجر.

٩. ابن هشام، عبدالله ابن يوسف (١٤١٠ ق). ***مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*** (الطبعة الأولى). قم: كتابخانه عمومى حضرت آية الله العظمى مرعشى نجفى﵀.

١٠. ابوحيان، محمد ابن يوسف (١٤٢٠ ق). ***البحر المحيط في التفسير*** (الطبعة الأولى). بيروت: دار الفكر.

١١. البركات، ابراهيم ابراهيم (١٤٢٨ ق). ***النحو العربى*** (الطبعة الأولى). قاهرة: دار النشر للجامعات.

١٢. الجوهري، اسماعيل ابن حماد (١٤٠٤ ق). ***الصحاح*** (الطبعة الثالثة). بيروت: دار العلم للملايين.

١٣. حسن، عباس (١٣٦٧). ***النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة*** (الطبعة الثانية). تهران: ناصر خسرو.

١٤. الخضري، محمد (٢٠١٠ م). ***حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالک*** (الطبعة الأولى). بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٥. الدسوقي، محمد (١٤٢٨ ق). ***حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*** (الطبعة الثانية). بيروت: دار الكتب العلمية.

١٦. الأستر آبادي، رضي الدين، محمد بن حسن (١٣٨٤). ***شرح الرضي على الكافيه*** (الطبعة الأولى). تهران: مؤسسة الصادق.

١٧. الزمخشري، محمود ابن عمر (١٤٠٧ ق). ***الكشاف*** (الطبعة الأولى). بيروت: دار الكتاب العربي.

١٨. السامرائي، الدكتور فاضل صالح (١٤٣٤ ق). ***معاني النحو*** (الطبعة الأولى). بيروت: مؤسسة التاريخ العربى للطباعه والنشر والتوزيع.

١٩. السمين، احمد ابن يوسف (١٤١٤ ق). ***الدر المصون*** (الطبعة الأولى). بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٠. السيوطي، عبدالرحمن ابن ابى بكر (١٤٣١ ق). ***همع الهوامع*** (الطبعة الأولى). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٢١. ـــــــــ ، (١٣٩٧). ***البهجة المرضية في شرح الألفية في أسلوبها الجديد*** (الطبعة الثانية). قم: مركز مديريت حوزه‌هاى علميه، دفتر تدوين متون درسى.

٢٢. شراب، محمد محمد حسن (١٤٢٧ ق). ***شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لأربعة آلاف شاهد شعري*** (الطبعة الأولى). بيروت: مؤسسة الرسالة.

٢٣. الصبان، محمدبن على (١٤٢٥ ق). ***حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالک ومعه شرح الشواهد للعيني*** (الطبعة الأولى). بيروت: المكتبة العصرية.

٢٤. العضيمة، محمد عبدالخالق (٢٠٠٤ م). ***دراسات لأسلوب القرآن الكريم*** (الطبعة الاولى). قاهرة: دار الحديث.

٢٥. المبرد، محمد ابن يزيد (١٤٢٠ ق). ***المقتضب*** (الطبعة الأولى). بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٦. المدني، عليخان ابن محمد (١٤٣١ ق). ***الحدائق الندية*** (الطبعة الأولى). قم: ذوي القربى.

٢٧. المظفر، محمدرضا (٢٠١٦ م). ***المنطق*** (الطبعة الأولى). نجف: جمعية منتدى النشر وكلية اللغة في نجف.

٢٨. المرزباني، ابي عبدالله محمد ابن عمران ابن موسى (٢٠٠٩ م). ***الموشح*** (الطبعة الأولى). بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٩. المهدي، صلاح ابن علي (١٤٢٤ ق). ***النجم الثاقب*** (الطبعة الأولى). صنعا: مؤسسة الإمام زيد ابن علي الثقافية.